بعنوان «العودة والاستقرار» إطلاق تقرير حالة السكان في سورية ٢٠٢٠

عرنوس: من المهم أن تكون التقارير حيادية وموضوعية

وزير الشؤون لـ«الوطن»: إعادة تشخيص حالة السكان في سورية

| محمود الصالح

بحضور رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أطلقت أمس الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان تقرير حالة السكان في سورية ٢٠٢٠ بعنوان «العودة والاستقرار».

ويمثل التقرير الإصدار الرابع من تقارير حالة السكان في سورية ويكتسب أهميته لكونه يقدم معالجة موضوعية لحالة السكان تستند إلى بيانات ذات موثوقية من حيث المصدر والمنهجية وأنجز في إطار خطة التعاون المشترك بين الهيئة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ويأتي ضمن سلسلة الدراسات والتقارير النوعية التي تعمل عليها وتنجزها الهيئة منذ تأسيسها عام ٢٠٠٣.

وأكد رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس في كلمة له خلال إطلاق التقرير أن الحكومة تولي عناية واهتماماً كبيرين للمسألة السكانية باعتبار السكان يجسدون رأس المال البشري اللازم لتحقيق الأهداف التنموية من جهة، وهم المستهدفون بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية من جهة أخرى، مبيناً أن رصد الحالة السكانية محل اهتمام حكومي متزايد نظراً للنتائج التي يمكن استخلاصها من هذا الرصد والبناء عليها في الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

وأوضح عرنوس أن التقرير يمثل واحداً من أهم التقارير التنموية التي ترصد أبرز ملامح الحالة السكانية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية بعد ما يقارب ١٢ عاماً على الحرب التي شنتها قوى الإرهاب على بلدنا، مشيراً إلى أن هذه التقارير تعكس حجم الاستنزاف الكبير الذي سببته الحرب ضد الإرهاب وحالت دون توجيهها لتنفيذ الخطط التنموية التي كانت تسير في الاتجاه الصحيح وفق مؤشرات إيجابية.

وبين عرنوس أن التقرير يكتسب أهمية خاصةً لكونه يرصد حقبةً زمنيةً حساسةً من عمر الظاهرة السكانية السورية، تعرضت خلالها للتشويه والضرر شأنها في ذلك شأن الكثير من الظواهر والمكاسب الوطنية الأخرى، على صعيد معدلات النمو الاقتصادي، والمؤشرات التربوية والتعليمية ومؤشرات التشغيل وسوق العمل، والصحة العامة وغير ذلك.

وأعرب عرنوس عن تقديره للجهود المبذولة في إعداد وإنتاج تقرير حالة السكان ٢٠٢٠ وإحاطته بمنهجيات علمية وفنية، مؤكداً أهمية التمييز بين الديناميات القسرية والعشوائية التي فرضتها الحرب على الحالة السكانية الوطنية، وتلك الديناميات المخططة والهادفة، سواء تلك التي سبقت بدء الحرب ضد الإرهاب، أم تلك التصحيحية التي تعتمدها الحكومة للتعامل مع الواقع الذي فرضته هذه الحرب، في سياق حرص الحكومة وسعيها لبناء مجتمع متوازن ومستقر ومؤهل لإدارة تنمية متوازنة شاملة ومستدامة.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أهمية أن تكون التقارير حيادية وموضوعية ومنهجيةً، وهذا يقتضي البدء بدور ومدخلات الحرب ضد الإرهاب وداعميه، والانتهاء بآثار ومخرجات وتبعات هذه الحرب على الحالة السكانية، مشيداً بالمؤسسات الوطنية الكفوءة والفعالة التي تكافح من أجل القيام بدورها الوطني رغم الصعوبات الكبيرة والتحديات الجسام التي تواجهها وإصرارها على أداء مهامها الوظيفية والوطنية.

وبيّن أن أصالة التفكير لدى مؤسساتنا الوطنية ومنهجية وعقلانية إدارتها هي التي مكّنتها من بناء صناعة القرار، معتبراً أن الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان واحدةً من أبرز هذه المؤسسات الوطنية الفعّالة التي تحظى باهتمام حكومي مميز نظراً للدور الوطني الكبير الذي تضطلع بأدائه.

ولفت عرنوس إلى أن القطاع التربوي يعد من أهم أركان التنمية البشرية والمستدامة، فبناء جيل واعٍ مؤمن ببلده، متسلح بأفضل المعارف والمهارات التربوية والتعليمية العصرية هو شرط أساسي من شروط سلامة البنية المجتمعية وحيويتها، كما أن الحرص على توفير مقومات الصحة والسلامة العامة والإنجابية على وجه الخصوص، من شروط الأداء الفعال لمساهمة رأس المال البشري في الأداء الوطني، مشدداً على ضرورة توفير كل المقومات المطلوبة لضمان بنية سكانية سليمة ومعافاة خالية من الأمراض والأعراض التي تحول دون القيام بالأدوار المطلوبة على أحسن وجه ممكن.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء أن القطاع الصحي عانى من تدمير ممنهج طوال العقد المنصرم، كما تعرض لضغوط إضافية شديدة بفعل جائحة كورونا، لكنه استطاع بفضل حسن إدارته وإصرار القائمين عليه الاستمرار بأداء مهامه بكل شجاعة وكفاءة.

وأكد عرنوس أهمية قطاع التخطيط الإقليمي الذي حظي بعناية بالغة من قبل الحكومة ولاسيما في ضوء إقرار الحكومة للإطار الوطني للتخطيط الإقليمي الذي جاء نتيجة جهود كبيرة استمرت لسنوات طويلة، حرصاً على التوظيف الأمثل لاقتصاديات المكان وللحصول على النتائج الأكثر جدوى سكانياً واقتصادياً واجتماعياً وجغرافياً، مبيناً أن الحراك الديموغرافي الذي فرضته الحرب، نزوحاً أو لجوءاً أو هجرةً شغل حيزاً مهما في التخطيط المكاني الذي يولي القوى البشرية أهمية لا تقل عن الموارد المادية والمالية، مؤكداً سعي الحكومة لتوفير أفضل بيئة مناسبة لعودة السكان المبعدين قسراً بفعل الإرهاب وداعميه إلى أرضهم وجغرافيتهم بأسرع وقت ممكن، ليساهموا في بناء بلدهم، ومحو آثار الإرهاب وتجاوز تداعياته.

ولفت رئيس مجلس الوزراء إلى أن سوق العمل بشقيه العام والخاص، محلّ اهتمام ومتابعة دقيقة من قبل الحكومة ولاسيما في ضوء التحديات والصعوبات التي واجهها، ويواجهها منذ بدء الحرب الوجودية ضد الإرهاب وداعميه، وكذلك بسبب العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب اللاشرعية المفروضة على بلدنا، موضحاً أن النشاط الاقتصادي الاجتماعي مبني على خطط علمية ومنهجية مدروسة وموجهة تسير نحو أهداف مرسومة بدقة وتتناسب مع الإمكانات القائمة مادياً ومالياً وبشرياً.

كما أكد عرنوس الأهمية البالغة التي تحظى بها علاقات التعاون الدولي في إعداد الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية والحرص على إقامة أفضل صيغ التعاون الممكنة مع الدول والمنظمات على أسس الاحترام المتبادل والعمل المهني والمنهجي، الذي يخدم المصلحة المشتركة بين الأطراف المتعاونة، ولفت إلى تقديم كامل الدعم الممكن لتنفيذ التوجهات الوطنية المدروسة والمخططة المرافقة للتقرير بما يحقق الفائدة المرجوّة منه.

من جهته أكد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل محمد سيف الدين في تصريح لـ«الوطن» أنه مع طول أمد سنوات الحرب وتداعياتها كان لابد من العمل على إعادة تشخيص حالة السكان في سورية باللجوء إلى المنهجيات العلمية الإحصائية ويكتسب أهميته من معالجة موضوعية لحالة السكان في سورية بجميع المجالات التربوية والصحية وسوق العمل والتخطيط الإقليمي.

وأضاف: إن التقرير يشكل ورقة استرشادية حوارية لكل المعنيين بقضايا السكان والتنمية من مؤسسات وهيئات حكومية وقطاع خاص ومجتمع أهلي وصناع الرأي العام والمؤثرين فيه لفهم الواقع السكاني في سورية خلال فترة الحرب وتشخيص الفجوات التي أحدثتها.

وأوضح سيف الدين أن هدف التقرير تحقيق أنماط عيش صحية وتطبيق أجندة التنمية المستدامة- سورية /٢٠٣٠/ والتي يجري العمل عليها في جميع الجهات الحكومية للوصول إلى الوضع الأمثل الذي يسمح للمجتمع بتحقيق نوعية حياة أفضل رغم الظروف الاقتصادية والعقوبات الظالمة التي تتعرض لها سورية.

مدير السكان في الهيئة وضاح ركاد بين لـ«الوطن» أن التقرير عرض حالة السكان من خلال خمسة فصول: الأول حول الواقع الديموغرافي والثاني عن دينامية السكان والصحة العامة والصحة الإنجابية والفصل الثالث عن الانعكاسات الاقتصادية للحرب على حالة السكان والرابع عن الواقع الاجتماعي ودينامية السكان والفصل الخامس عن الاتجاهات المستقبلية للسكان في سورية.

وأضاف الركاد: إن حجم السكان المقيمين في سورية حسب تقديرات المكتب المركزي للإحصاء كانت ٢٠,٦ مليون نسمة في عام ٢٠١٠، وأصبح ٢٠,٩ مليوناً في عام ٢٠١٤ وفي عام ٢٠٢٠ وصل إلى ٢٢,٥ مليون نسمة.

وأشار مدير السكان إلى تراجع معدل النمو السكاني في سورية من ٣,٢٩ بالمئة عام ١٩٩٤ ليصل إلى ٢,٤ بالمئة عام ٢٠١٠، وخلال الأزمة بلغ معدل النمو ٠,٨٨ بالمئة وهو يختلف من محافظة إلى أخرى.

وأشار إلى أن معدل الخصوبة الكلية في العالم كانت في عام ١٩٩٤ بحدود ٢,٩ مولود وفي سورية ٤,٦ وفي الدول العربية ٤,٥ وانخفض في عام ٢٠١٩ ليصبح في العالم ٢,٥ وفي سورية ٢,٨ وفي الدول العربية ٣,٣ مولود أما في دول العالم الأكثر تقدماً فقد سجل معدل الخصوبة ١,٧ مولود. وكان معدل وفيات النساء بسبب الحمل لكل مئة ألف ولادة حية ٣٦٩ حالة في العالم عام ١٩٩٤ وفي سورية ١٠٧ حالات وفي الوطن العربي ٢٨٥ حالة أما في عام ٢٠١٩ فقد أصبح في العالم ٢١٦ حالة وفي سورية ٥٨ حالة وفي الوطن العربي ١٦٢ حالة. وعن معدل زواج الفتيات قبل سن ١٨ سنة ٢٣. ٩ بالمئة وكانت محافظة ريف دمشق الأعلى في سن الزواج تحت سن ١٨ سنة وسجلت ٣٥,٣ بالمئة وأقل المحافظات طرطوس ٨ بالمئة فقط.

وحول ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي بشكل تدريجي من ٤٢,٧ بالمئة في عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٤٥,٣ بالمئة في عام ٢٠٢٠ حيث وجدت فجوة كبيرة لمصلحة الذكور حيث بلغ معدل المشاركة للإناث ٢٤,٧ بالمئة مقابل ٦٦,٩ بالمئة للذكور كما لوحظ وجود تباين في معدلات المشاركة بين المحافظات في عام ٢٠٢٠ وكانت المعدلات الأعلى في طرطوس والأقل في الرقة.

وكشف الركاد عن ارتفاع معدل البطالة حيث وصلت إلى ٢١ بالمئة في عام ٢٠٢٠، وكانت الأعلى في القنيطرة ٥٨ بالمئة.

> ركاد لـ«الوطن»: عدد السكان المقيمين في سورية ٢٢,٥ مليون نسمة وتراجع في معدل النمو السكاني إلى ٠,٨ بالمئة

كل مدرسة لا تشعل المدافئ يتحمل مديرها المسؤولية

مدارس في حماة تشكو البرد.. والتربية: مخصصاتنا ١,٦٥٠ مليون ليتر ووزعنا مليوناً

| حماة- محمد أحمد خبازي

تلقت «الوطن» شكاوى من أولياء التلاميذ في عدة مناطق من محافظة حماة عن معاناة أطفالهم من البرد أثناء دوامهم المدرسي في القاعات الصفية، التي لا تشعل في العديد منها المدافئ، وإن شُعِّلت فذلك يكون خلال الحصة الدرسية الأولى فقط.

وبيّن الشاكون أن هذه الحال تجعل أطفالهم يرتجفون من البرد القارس، عدا إصابتهم بالأمراض الشتوية، وأوضحت أمهات تلاميذ أنهن يلبسن أطفالهن ألبسة مضاعفة «لحمايتهم من مضاعفات البرد»!

وبينت معلمات لـ«الوطن» أن المازوت المخصص للفصل الثاني لم يصل لمدارسهن حتى اليوم، وهو ما يجعل الأطفال غير قادرين على إمساك القلم! وقالت معلمة: نحن نستطيع تحمل البرد، ولكن الأطفال كيف يمكنهم تحمله؟

وذكرت مديرة مدرسة أنه بالفصل الثاني لم يصل المازوت، وأنه تم بالفصل الأول وصول ٥٠ ليتراً وقد استهلكت كاملة وخصوصاً في الامتحانات الفصلية.

ومن جانبه بيّن محاسب المحروقات في مديرية التربية بحماة زيد الأسعد لـ«الوطن»، أن لجنة المحروقات المركزية بالمحافظة خصصت التربية بنحو ١,٦٥٠ مليون ليتر. وأوضح أن المديرية وزعت منها نحو مليون ليتر على دفعات، وفق خطة التوزيع المتبعة التي أعطيت فيها الأولوية للمناطق الباردة. ولفت إلى أن عملية التوزيع مستمرة حتى نهاية الكمية المخصصة للتربية وحصة كل قاعة صفية نحو ٧٠ - ٧٥ ليتراً.

وبيّن مدير المجمع الإداري والتربوي في سلمية كرم حبيب لـ«الوطن»، أن كل مدارس المنطقة فيها مازوت، وأن التوزيع مستمر للمدارس أيضاً. وكل مدرسة لا تشعل المدافئ يتحمل مديرها مسؤولية ذلك.

دواء الكريب أصبح يكلف ٥٠ ألف ليرة بعد رفع الأسعار الأخيرة.. وأدوية وصل سعرها إلى ٣٠ ألفاً مثل الضغط

نقيب صيادلة دمشق لـ«الوطن»: ٥٠ بالمئة من الأدوية المفقودة توافرت وحالة من الجمود في السوق

| محمد منار حميجو

أكد رئيس فرع نقابة الصيادلة في دمشق حسن ديروان أن قطاع الأدوية مازال يشهد تحسناً تدريجياً ولكن بشكل نسبي حيث توافرت حالياً نحو ٥٠ بالمئة من الأدوية المفقودة، مشيراً إلى أن من أحد أسباب عدم توافر الأدوية المفقودة الأخرى عدم توافر المواد الأولية التي تدخل في إنتاج الأدوية باعتبار أن هذا يحتاج إلى وقت لاستيرادها.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف ديروان أنه حالياً يوجد جمود في سوق الأدوية في الفترة الحالية أي أنه لا طلب على الأدوية، معيداً ذلك إلى عدة أسباب منها عدم توافر كامل الأدوية المفقودة وبالتالي هناك تدوير للأدوية المتوافرة وبالتالي فإن المريض وفر حاجته من الأدوية المتوافرة، كما أن هناك تخوفاً من العديد من المواطنين نتيجة ارتفاع أسعار الأدوية وهذا ما يدفعهم إلى اللجوء إلى الجمعيات أو المستوصفات للحصول على الأدوية التي يحتاجونها.

ديروان لفت إلى أن هناك أدوية بعد رفع الأسعار الأخير وصلت إلى ٣٠ ألف ليرة مثل أدوية الضغط كما أن أدوية الالتهابات أصبحت تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٤ ألف ليرة، ضارباً مثلاً أن الوصفة الطبية الخاصة بالكريب فقط أصبحت تكلف نحو ٥٠ ألف ليرة وبالتالي أصبح هذا مكلفاً بالنسبة للمواطن ناهيك عن تسعيرة بعض الأطباء المرتفعة.

وبين ديروان أنه لم ترد شكاوى حتى الآن عن أي صيدلي لم يلتزم بالتسعيرة الحالية بعد رفع الأدوية الأخير ومن هذا المنطلق فإن هناك التزاماً من الصيادلة بالتسعيرة الجديدة.

وفي سياق آخر كشف ديروان أن هناك نحو ٤ آلاف صيدلي حالياً في دمشق في حين عدد الصيدليات في العاصمة بلغت نحو ١٣٠٠ صيدلي، معتبراً أن هناك زيادة في عدد الصيادلة الخريجين وأن عدد الخريجين في ازدياد من الجامعات.

وبين ديروان أن الخريجين من الممكن أن يجدوا صعوبات في البحث عن العمل وخصوصاً أن الكثير منهم ليس لديهم القدرة المادية على فتح صيدليات وبالتالي فإنه ليس من الضرورة بأن يكون كل صيدلي قادر على فتح صيدلية نتيجة التكاليف المادية وخصوصاً في ظل المرحلة الراهنة.

ورفعت مديرية الشؤون الصيدلانية في وزارة الصحة الشهر الحالي أسعار الأدوية وذلك بناء على ارتفاع سعر الصرف وفق نشرة المصرف المركزي وارتفاع تكاليف حوامل الطاقة وحرصاً منها على استمرار توافر الأدوية في السوق حسب ما نشرته المديرية على صفحتها الرسمية على «فيسبوك».

وشهدت بعض الارتفاعات مثل الكبسول والتابليت ٦٥ بالمئة والكريمات والمراهم نحو ٧٥ بالمئة والشرابات والمعلقات ٨٥ بالمئة في حين الأدوية العقيمة من أمبولات وفيالات والقطرات العينية بلغت نسبة ارتفاعها ١٠٠ بالمئة وذلك بحسب تصريحات سابقة لديروان أثناء صدور قرار ارتفاع أسعار الأدوية.

> ١٣٠٠ صيدلية في دمشق و٤ آلاف صيدلي
> ازدياد في عدد الخريجين وصعوبات في إيجاد فرص عمل

رخصها الإدارية منتهية

إغلاق مطاعم تدعي الصفة السياحية في السويداء

مدير الشؤون الصحية: السياحة لا تراعي قوانين الإدارة المحلية!

| السويداء- عبير صيموعة

بين مدير الشؤون الصحية بمجلس مدينة السويداء الدكتور مروان عزي لـ«الوطن» أن الجولات الرقابية التي بدأت بها المديرية على المطاعم والمقاهي في مدينة السويداء كشفت وجود خلل تنظيمي يخص القطاع السياحي ويكمن في العمل الرقابي ضمن مديرية السياحة بالسويداء بتغيب ممثلي مجلس مدينة السويداء عن جولاتها على الرغم من تمثيلهم إدارياً بها.

وأشار إلى رصد المديرية أدعاء بعض المطاعم والمقاهي الصفة السياحية لمنع مراقبتها من الجهات ذات العلاقة وقد بينت الجولات وجود عدد من المطاعم التي تدعي الصفة السياحية وهي لا تمتلك تراخيص إدارية من قبل المجلس أو تعمل وفق تراخيص منتهية الصلاحية وقد تم تنظيم ٧ ضبوط صحية بهذا الشأن إضافة لعدد من الإنذارات لتسوية الأوضاع القانونية لها، إضافة إلى إحالة خمسة مطاعم تدعي الصفة السياحية لإصدار قرارات إغلاق لانتهاء رخصها الإدارية وتزويد دوريات الرقابة بمعلومات كاذبة.

ولفت إلى أن عدم وجود الترخيص الإداري أو عدم تجديده يقضي قانونياً إلى إغلاق المنشأة السياحية وإن كانت قد حصلت على التأهيل السياحي سابقاً من وزارة السياحة لأن قانون الإدارة المحلية صادر عن مجلس الشعب أو بمرسوم رئاسي ولا يمكن لأي وزارة أن تخرق ذلك القانون.

وأوضح أن الخلل الإداري الحاصل في عمل المنشآت السياحية حالياً إنما يعود إلى عدم مراعاة وزارة السياحة لقوانين الإدارة المحلية حيث تقوم السياحة بمنح تأهيل دائم لتلك المنشآت بناء على ترخيص مؤقت وهذا لا يجوز قانوناً.

وأوضح أنه يمكن للمكتب التنفيذي بمجلس المدينة بعد التنسيق مع مديرية السياحة إعطاء مهلة زمنية يتم تحديدها من الطرفين لأصحاب المنشآت السياحية المنتهية تراخيصها لتسوية أوضاعها القانونية وإلا فإن قرار الإغلاق باق حتى تلتزم هذه المنشآت بشروط الترخيص الإداري.

وأكد عزي أن عدم إشراك اللجان في مديرية السياحة لمجلس المدينة دفع المجلس مضطراً لتسيير دوريات رقابية بشكل منفرد أو مشترك مع بقية الجهات ذات الصلة ولاسيما مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك لحماية حقوق المواطنين وسلامتهم. علماً بأن الجولات السابقة اقتصرت على الكشف على الوضع الإداري لبعض المنشآت ولم يشمل العمل التفتيش الصحي لهذه المنشأة والذي سيدخل حيز التنفيذ خلال الجولات المقبلة في حال لم تتم دعوة الرقابة الصحية خلال جولات لجان مديرية سياحة السويداء.

وأكد أن متابعة التراخيص الإدارية لكل المنشأة يساعد في إلغاء الحالة الضبابية لوضع بعضها التي يدعي أصحابها أنها سياحية لمنع تفتيشها أو الاستمرار في معاملة بعض المطاعم على أنها سياحية على الرغم من انتهاء رخصها الإدارية.

ولفت عزي إلى أن عدم قيام كثير من المنشآت السياحية بمتابعة تجديد تراخيصها الإدارية شكل خللاً في عملية استجرارها للمحروقات والغاز الصناعي على حساب المنشأة المرخصة علماً أن هذه القضية قيد الدراسة حالياً والمتابعة من المجلس والمحافظة.

وأشار إلى أن بعض المنشآت تستغل الخلل الرقابي لتقديم خدمات غير مراقبة صحياً بأسعار فلكية ترهق كاهل المستهلك ويترافق ذلك مع تهرب ضريبي وتمنع عن دفع الرسوم القانونية لمجلس مدينة السويداء، علماً بأن هذه الرسوم تستخدم لتحسين الواقع الخدمي للمدينة وانخفاضها ينعكس سلباً على هذا الواقع.

بدوره مدير السياحة بالسويداء تكليفاً جلال السيقلي أكد لـ«الوطن» أنه تم توجيه تعميم إلى جميع المنشآت السياحية في المحافظة بناء على القانون ٢٣ لعام ٢٠٠٢ وتعليماته التنفيذية الخاص بترخيص المنشآت السياحية لتزويد مديرية السياحة بالترخيص الإداري بتاريخ حديث كما يتم العمل على إعادة تحديد احتياج المنشآت المؤهلة سياحياً والحاصلة على ترخيص إداري حديث من مادة المازوت والغاز الصناعي مع مراعاة زيادة فترة التقنين.

> مدير السياحة: طلبنا من المطاعم ترخيصاً إدارياً حديث التاريخ